



NATIONAL
DEMOCRATIC
INSTITUTE

دليل تنفيذ ومراقبة عملية التصويت والعد الالكترونية

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

• القسم ١: اعتبارات رئيسية لعملية التصويت والعد الإلكتروني:

- قانونية التصويت الإلكتروني
- الاستدامة
- الشمولية
- الشفافية
- النزاهة
- مراحل مراقبة جديدة
- السرية
- المسائلة

• القسم ٢: معايير التصويت الإلكتروني الناشئة

- الموضوعات المشتركة

• القسم ٣: تنفيذ الناخبين والمعلومات

- المشاركة الإعلامية في الفلين
- اعتبارات أساسية لتنفيذ الناخبين

قانونية التصويت الإلكتروني

عند النظر في استخدام تكنولوجيا التصويت والعد الإلكتروني ، فإنه ينبغي مراعاة مدى توافق هذه التكنولوجيات مع الإطار الدستوري والقانوني في ذلك البلد بحذر كبير. وقد يتسبب استخدام هذه التكنولوجيات في بظهور قضايا قد تتناقض مع القوانين القائمة، ويمكن أن تتطلب أحكاماً قانونية لتغطية الطرق التي تؤثر فيها التكنولوجيات على العملية الانتخابية.

وقبل تنفيذ تكنولوجيا التصويت والعد الإلكتروني، ينبغي ان تتم مراجعة التشريعات ذات الصلة، والتي تغطي قضايا مثل آليات الشفافية، آليات الأمن، متطلبات التصديق، متطلبات واجراءات التدقيق عندما يتم تحدي النتائج بسبب التصويت الإلكتروني أو آلات العد. وقد يكون من المناسب أيضا مراجعة التشريعات الأخرى التي قد لا تكون ذات صلة مباشرة بالانتخابات، مثل القوانين التي تخص تكنولوجيا المعلومات، القوانين الإدارية والجنائية، وأمن وحماية البيانات، المشتريات، وقضية العقود الحكومية. وبعد هذه المراجعة، قد تكون هناك فائدة من استخدام طريقة تدريجية منذ بداية المرحلة، بدءا من التكنولوجيات الجديدة وانتهاء بالانتخابات الأصغر حجما. وهذا من شأنه ان يسمح بتشكيل فهم شعبي والثقة على التطوير في النظام الجديد، وكذلك توفير الوقت للتعامل مع المشاكل والمعارضة. كما وينبغي ان يتم تضمين عملية تدقيق إلزامية للنتائج الناتجة عن التصويت الإلكتروني أو تكنولوجيا العد في أي إطار تشريعي انتخابي، يجرى التدقيق لعينة عشوائية ذات اهمية إحصائية من أوراق الاقتراع سواء كانت النتائج خاضعة للخلاف أم لا.

في حال تتطلب الامر اجراء تغييرات قانونية من اجل استخدام التصويت الإلكتروني او تكنولوجيا العد، فسيكون من الحكمة الشروع بعملية مفتوحة وشاملة لاجراء التعديلات القانونية بأقرب وقت ممكن، كونها قد تكون عملية طويلة .

الاستدامة

هناك عدد من العوامل المساهمة في الاستدامة الطويلة الامد لتنفيذ عملية التصويت والعد الإلكتروني، بما في ذلك الجوانب المالية، إدارة المشاريع واجراءات التوظيف.

● **الجوانب المالية** يعتبر تنفيذ نظم التصويت او العد الإلكتروني عملية مكلفة. حيث ان ينبغي ان يؤخذ بنظر الاعتبار التقدير الكامل للتكاليف التي تدخل في دورة حياة آلات التصويت والعد الإلكتروني ضمن تقدير الاستدامة المالية للتكنولوجيا

● **إدارة المشروع** ان تنفيذ مشروع تكنولوجيا التصويت والعد الإلكتروني يعتبر من الامور المعقدة، حتى لو كان فقط لمشروع تجريبي صغير. حيث ان هيئة إدارة الانتخابات، في هذه الحالة، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ستكون بحاجة الى تنسيق مجموعة من المهام لتنفيذ المشروع، بما في ذلك المشتريات، اللوجستيات، التطوير الإجرائي، التدريب، تثقيف الناخبين، كذلك اختبار، دعم وضبط تكنولوجيا المعلومات. ان تنفيذ هذه التكنولوجيا سيتطلب أيضا مهارات خاصة لإدارة المشاريع، وبالتالي سيتطلب موارد وموظفين اكثر.

● **ترتيبات التوظيف** يجب تجنب إضافة مسؤوليات إدارية إلى واجبات الموظفين القائمة، والا فإن تنفيذ هذه التكنولوجيا سيكون معرضا لخطر الإدارة الضعيفة. وقد يكون تعيين الموظفين لمعالجة عبء العمل المتزايد الخاص

بتنفيذ تكنولوجيا التصويت الإلكتروني خطوة ضرورية لضمان إدارة كفؤة وفعالة لهذه العمليات. وبالإضافة الى ذلك، سيتعين تدريب الموظفين العاملين في جميع مستويات هيئة إدارة الانتخابات بشكل مناسب على النظام الجديد وتقديم الدعم الكافي لهم حالما يشرعون باستخدام التكنولوجيا .

الشمولية

ويمكن للابتكارات المتاحة من التصويت والعد الإلكتروني أن تخلق فرصا لعملية انتخابية أكثر شمولاً. حيث يمكن ان تصبح إمكانية الوصول المتزايدة إحدى الحجج التي تكون في صالح تبني هذه التكنولوجيات. فعلى سبيل المثال، قد لا يتمكن الناخبين من ذوي الاحتياجات الخاصة من التصويت إلا بوجود مساعدة، الأمر الذي من شأنه انتهاك حقهم في الاقتراع السري. أجهزة التصويت الإلكترونية يمكن ان تكون مصصمة بطريقة تسمح للناخبين من ذوي الاحتياجات الخاصة من التصويت بدون الحصول على المساعدة، الأمر الذي سيمكن البلد من الالتزام بشكل أفضل بالمعايير الانتخابية الدولية. وقد تسهل آلات التصويت الإلكترونية أيضا من توفير بطاقات الاقتراع بلغات أخرى، بتكلفة إضافية قليلة، مما قد يساعد الأقليات اللغوية.

وبنفس الوقت، تنفيذ تكنولوجيات التصويت أو العد الجديدة يجب الا يستثني أي مجموعة من الناخبين أو يمنع مشاركتهم بأي شكل من الأشكال. وقد تكون مجموعات معينة من الناخبين، مثل كبار السن، الأميين، الناخبين الريفيين أو من ذوي الدخل المحدود غير معتادة على استخدام أجهزة الكمبيوتر أو غيرها من الأجهزة الإلكترونية وقد تكون مترددة في البداية على التصويت أو الإدلاء بأصواتهم إلكترونياً. ويجب أن تؤخذ هذه الاعتبارات في الحسبان عند تصميم التكنولوجيا وعملية الاتصال بالجمهور من أجل ضمان الاستخدام الأكبر لهذه المعدات، ولا سيما ضمن المجموعات التي قد تكون غير ملمة بالتكنولوجيات الإلكترونية. وبالإضافة إلى إدراجها، ينبغي استشارة منظمات المجتمع المدني التي تمثل هذه المجموعات على فترات منتظمة، ودعوها لاختبار المعدات مع اخذ هذه الامور بالحسبان.

الشفافية

ينبغي أن يكون أكبر قدر ممكن من العملية شفافاً ويمكن التحقق منه. إمكانية الوصول الفعال لوكلاء ومراقبي الحزب والمرشح يجب ان تكون متوفرة بطريقة لا تعرقل العملية الانتخابية. تطرح تكنولوجيات التصويت والعد الإلكترونية تحدياً لضمان الشفافية، لأن العديد من الخطوات التي يمكن التحقق منها بصرياً في اية انتخابات تقليدية (مثل طريقة تأشير بطاقات الاقتراع) تتم هنا بشكل آلي داخل آلة، لهذا، فإنه لا يمكن مشاهدتها من قبل الناخبين وغيرهم.

خطوات هامة يمكن اتخاذها لضمان الشفافية تتضمن مايلي:

- استخدام جهاز تدقيق مسار ورقة الناخب الذي ينتج سجل ورقي يمكن التحقق منه من قبل الناخب للتأكد من ان تسجيل صوته تم بشكل دقيق. كما يوفر السجل الورقي إمكانية إجراء عملية قابلة للتدقيق. وتسمح نظم التحقق بإجراء فحص يضمن أن جميع الأصوات تم تسجيلها وجدولتها بشكل دقيق.
- ممارسة الشفافية في شراء، تطوير، اختبار وإصدار شهادة معدات التصويت والعد، وبالتالي يكون المعنيين واثقين من أن الآلات تلبى المتطلبات ذات الصلة، وتعمل بشكل صحيح، وتتمتع بالميزات الأمنية اللازمة.
- ضمان حصول ألمعنيين، بما في ذلك مراقبي الانتخابات ووكلاء المرشح او الحزب، على فرصة الوصول الى العملية الانتخابية. ليس من الممكن ان يفهم الجميع أنظمة التصويت والعد الإلكترونية. وبالتالي، يعتمد الناخبون على الآخرين الذين لديهم القدرة على فهم هذه العمليات. ويجب منح المراقبين دخولا كافيا بحكم القانون أو بحكم الممارسة

إجراء	تقييم	مستفيض.
● ضمان حصول المراقبين ووكلاء الحزب او المرشح على فرصة الوصول الى الوثائق ذات الصلة حول شراء، تطوير، اختبار، وإصدار، شهادات المعدات.		
● ضمان وجود مراقبين يملكون معرفة تامة بالتكنولوجيات المحددة التي تم اعتمادها. حيث يمكن لبعض المراقبين ان لا يكونوا على دراية بهذه التكنولوجيات، قد تحتاج المنظمات والاحزاب إلى تعيين موظفين يملكون خلفية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من الذين يمكن لهم الإشراف بشكل مستقل على هذه التكنولوجيات، ولا سيما فيما يتعلق بمراجعة البرمجيات والأجهزة.		

النزاهة

تعتبر تكنولوجيات التصويت والعد الإلكتروني مزعجة على نحو مقلق من حيث الشفافية، إذ أن لديها ما يعرف بمكونات "الصندوق الأسود" التي تأخذ مدخلات من الناخبين وتنتج مخرجات بطريقة لا يمكن مراقبتها والتحقق منها من قبل المراقبين الخارجيين.

ونتيجة للتفاوتات السابقة في آلات التصويت والعد، فأن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير إضافية ومتنوعة لتوفير نفس المستوى من الضمان بأن عملية التصويت او العد الإلكتروني تنتج بالحقيقة انتخابات تعكس إرادة الناخبين. ويمكن أن تشمل التدابير الإضافية آليات الشفافية، أنظمة الاختبار وإصدار الشهادة، آليات المصادقة وآليات التدقيق :

- **الشفافية** ان جعل عمليات التصويت والعد الالكتروني شفافة يسمح لهيئة إدارة الانتخابات والمعنيين برصد العناصر الحاسمة للعملية وضمان عدم حدوث أخطاء، حوادث او غيرها في هذه الجوانب من العملية الانتخابية.
- **الاختبار وإصدار الشهادة** يحتاج اختبار آلة التصويت والعد ليس فقط لضمان تلبية الأنظمة المتطورة للمتطلبات المحددة من قبل هيئة إدارة الانتخابات فحسب، بل أنها تلبية أيضا متطلبات البيئة. وان الاختبار نفسه والتقارير التي تحلل نتائج الاختبار ينبغي ان تتم مراجعتها من قبل المراقبين والمرشحين لضمان ثقة الجمهور. وبالإضافة إلى ذلك، بعض البلدان تختار أن تكون تكنولوجيات التصويت والعد الالكتروني مصادقة قبل استخدامها. تعتبر الشهادة غرضاً مشابهاً للاختبار، ولكن ينبغي أن تصدر من قبل هيئة مستقلة عن هيئة إدارة الانتخابات، الأحزاب السياسية، الحكومة والموردين.
- **المصادقة** يمكن أن تتم المصادقة من خلال التوقيع رقمياً على نسخة البرنامج الذي يتم اختباره والموافقة عليه. ويمكن بعد ذلك وضع آليات يمكن من خلالها التحقق من صحة التوقيع الرقمي للبرامج المنزلة من قبل مراقبي الانتخابات. عندما تمر البيانات الإلكترونية من مرحلة واحدة من العملية إلى أخرى، يشير التوقيع الرقمي إلى أن بيانات النتائج صحيحة.
- **التدقيق** القدرة على التحقق من صحة العملية وتدقيق نتائج نظام التصويت او العد الإلكتروني هو معيار ناشئ لتكنولوجيات التصويت والعد الإلكتروني. ان الطريقة الأكثر شيوعاً التي يمكن من خلالها إضافة مسار تدقيق طبيعي إلى أنظمة التصويت الإلكتروني هي استخدام جهاز تدقيق مسار ورقة الناخب، وهو سجل ورقي للخيارات التي تم اتخاذها على آلة التصويت، والتي يمكن التحقق منها من قبل الناخب للتأكد من ان نفس الخيارات الإلكترونية قد تم

اتخاذها بالفعل. إن إجراء التدقيق بطريقة علنية سيوفر فحصا إضافيا على نزاهة النظام ويساعد على بناء الثقة في النظام.

مراحل جديدة للمراقبة أمثلة عن آلة تصويت إلكترونية

إن إدخال تكنولوجيات التصويت أو العد الإلكتروني ينتج عنه عدد من النقاط الجديدة التي ينبغي أن يتم فيها الإشراف على العملية. ويمكن الاطلاع أدناه على نقاط إضافية لمراقبة النظام آلياً للتصويت الإلكتروني:

- **مراجعة شفرة المصدر** يجب أن تكون شفرة المصدر متاحة للتدقيق، على الرغم من أن هذا سيطلب وجود وكيل حزب أو مرشح ومراقبين ذوي مهارات متخصصة في تكنولوجيا المعلومات.
- **التخزين والتوزيع** يمكن مراعاة إجراءات تخزين آلات التصويت الإلكترونية بين الانتخابات وإجراء تقييم للترتيبات الأمنية. كما ويمكن رصد إجراء التسليم، النقل، والتخزين المحلي قبل الانتخابات مباشرة.
- **مكتب مساعدة التصويت الإلكتروني** من المرجح أن تشمل عملية تنفيذ نظام التصويت الإلكتروني إنشاء مكتب مساعدة للإبلاغ عن وحل المشاكل التي تمت مواجهتها أثناء استخدام آلات التصويت أثناء عملية التصويت. إن الإشراف على مكتب المساعدة هذا تعتبر أمراً مهماً أيضاً.

السرية

يفتح الفشل في تأمين سرية التصويت المجال أمام الناخبين لإثبات الطريقة التي صوتوا من خلالها، وتيسير مسألة كراه الناخبين وشراء الأصوات. وتقوض كلتا الممارستين حرية التعبير عن إرادة الناخب وإمكانية أن تعكس نتائج الانتخابات إرادة الناخبين.

تعتمد معظم آلات التصويت على عملية فعلية لتحديد وتصديق هوية الناخبين، حيث يقوم موظفي الاقتراع بفحص أسماء الناخبين بناء على قائمة الناخبين بشكل منفصل عن آلة التصويت. وهذا يعني أن بيانات تحديد هوية الناخبين وبيانات التصويت تتم في عمليات منفصلة تماماً غير مرتبطة بأي شكل من الأشكال، مما يجعل من المستحيل ربط بيانات التصويت بالناخبين. مع ذلك، يقدم التصويت الإلكتروني عدة طرق يمكن من خلالها انتهاك مسألة السرية.

- تقوم الآلات التصويت بتسجيل الخيارات التي يدلي بها الناخب عليها، ويمكن تسجيل هذه الأصوات بالترتيب الذي أدليت من خلاله مع طابع زمني. إذا علم شخص ما الترتيب الذي يدلي فيه الناخبين ورقة الاقتراع على آلة التصويت أو الوقت الذي أدلى فيه الناخب بورقة الاقتراع وكان لديه قدرة الوصول إلى سجل التصويت على الآلة، فيمكن له تفويض الخيارات المتخذة من قبل كل ناخب.
- في بعض الحالات، تقوم آلات التصويت أيضاً بتحديد هوية الناخب. عندما تقوم آلة التصويت بتحديد الناخب، فإنها تمتلك كلتا المعلوماتين المطلوبتين لكسر سرية التصويت ويمكن لها أن تحتفظ بالصلة بين الاثنين.

وبالوقت الذي يمكن فيه حل التحديات المتعلقة بسرية التصويت مع آلات التصويت الإلكترونية، فإنه من المهم أن يكون المعنيين بالانتخابات على دراية بها وأن يتخذوا جميع الخطوات اللازمة لضمان سرية التصويت عند النظر في مسألة استخدام آلات التصويت. وبنفس الوقت، على المراقبين تقييم فيما لو وجد جانب من العملية يمثل تحدياً لهذا المبدأ الأساسي.

بالوقت الذي تنشأ فيه الانتخابات آلية للمسائلة، ينبغي أيضا أن تكون هنالك مسائلة ضمن العملية الانتخابية إذا ما أريد لها أن تكون حقيقية. وجود المسائلة في اية عملية انتخابية يضمن ان تنفذ الانتخابات من قبل أولئك المسؤولين عنها وفقا لقانون الانتخابات والإجراءات ذات الصلة، وبطريقة تعزز نزاهة العملية الانتخابية. يجب أن يكون الموظفين في جميع مستويات هيئة ادارة الانتخابات مسؤولين عن أفعالهم وقراراتهم، ويجب أن تتم محاسبتهم في حالة فشلهم في واجباتهم. ويجب تحديد الإجراءات والعقوبات التأديبية لمثل هكذا حالات، بما في ذلك إمكانية التعرض للمحاسبة الجنائية على جرائم خطيرة .

وقد تكون المسائلة في نظم التصويت والعد الإلكتروني أكثر تعقيدا من النظم الورقية التقليدية وبنواحي عدة:

قد تكون عواقب بعض الإجراءات التي يتخذها المسؤولين غير مرئية (كونها تتم داخل الع)، لذلك من جدا أن يسجل كل إجراء متخذ بشكل صحيح.

- العديد من جوانب تنفيذ أنظمة التصويت والعد الإلكتروني تتطلب مهارات عالية التخصص، لذلك قد يكون من الصعب على هيئة إدارة الانتخابات تحديد الموظفين الذين يمكنهم تنفيذ مثل هكذا مهام.
- من الشائع أن يقوم مورّدو التكنولوجيا بمساعدة هيئة ادارة الانتخابات واتمام بعض مسؤوليات هيئة ادارة الانتخابات نظرا للطبيعة الفنية للعملية. يجب أن تبقى هيئة ادارة الانتخابات مسيطرة على العلاقة مع البائع وضمان أن العلاقة لا تنتهك مسؤوليتها الخاصة لتكون مسؤولة عن تنفيذ العملية الانتخابية. يجب ألا يكون البائع قادرا على التأثير عمل الجهاز دون إذن هيئة ادارة الانتخابات. وكل عمل يقوم به البائع يتوجب مراقبته وتسجيله بعناية.

ويمكن لهيئات إدارة الانتخابات أن تتخذ خطوات لرفع مستوى المسائلة الخاصة بها بعدة طرق .

- عقد مشاورات عامة منتظمة لتقديم معلومات عن أنشطتها الأخيرة والإجابة على أية شكاوى. ويكون هذا مفيدا في الوضع الذي يتم فيه تنفيذ التكنولوجيات الجديدة التي قد لا تكون مفهومة على نطاق واسع من قبل عامة الناس او المتسابقين في الانتخابات
- منح الاحزاب السياسية ومراقبي الانتخابات والاعلام فرصة حضور اجتماعاتهم حيث يتم صياغة السياسات العامة، وخاصة فيما يتعلق بإدخال واستخدام تكنولوجيات انتخابات جديدة.
- نشر تقرير بعد الانتخابات يستعرض الطريقة التي اجريت فيها الانتخابات، وبالامكان تقديم توصيات بشأن التحسينات المستقبلية.
- إجراء عمليات التدقيق على عينة من مراكز الاقتراع لتحديد ما إذا تم تسجيل الاصوات بدقة من قبل الالات. ويمكن أيضا لهيئة مستقلة أن تجري تدقيقا يدويا للسجلات الورقية المنتجة من قبل التكنولوجيا بعد يوم الانتخابات لغرض التحقق من أن كل خطوة من العملية الانتخابية قد أجريت على نحو سليم .

- يمكن للأحزاب السياسية ووسائل الإعلام ومراقبي الانتخابات من المواطنين تعريض هيئات إدارة الانتخابات للمساءلة من خلال مراقبة أنشطتهم واطار الجمهور بالانتهاكات المرتكبة، بالإضافة الى السلطات ذات الصلة من خلال إجراءات الشكاوى والاستئنافات

القسم الثاني معايير التصويت الإلكتروني الناشئة

مواضيع شائعة

بالوقت الذي أصبح فيه استخدام نظم التصويت الإلكتروني أكثر شيوعاً في جميع أرجاء العالم، وقد برزت هناك معايير معينة لاجراء الانتخابات بفاعلية ونجاح. ويمكن رؤية النزعات الناشئة المتعلقة بأجراء الانتخابات من خلال استخدام تكنولوجيات التصويت والعد الإلكتروني ضمن المجالات التالية:

- **الثقة العامة** على الناخبين ان يملكون الفهم والثقة في تكنولوجيا التصويت او العد الإلكتروني المستخدمة. ومن أجل ضمان ثقة الجمهور في الانتخابات، فيتوجب على المعنيين تقديم معلومات عن هذه التكنولوجيات الجديدة للناخبين، والسماح بمراقبة عملية الاختبار، وإبلاغ الناخبين مسبقاً عن استخدام تكنولوجيا التصويت الإلكتروني الجديدة.
- **الاستخدام** يجب أن تكون تكنولوجيات التصويت والعد الإلكتروني سهلة الفهم والاستخدام، وذلك بغية زيادة وصول ذوي الاحتياجات الخاصة ومجاميع الاقليات اللغوية الى نظام التصويت ولايجوز حرمان الآخرين.
- **اصدار شهادة للنظام** يجب أن يتم اصدار شهادات لتكنولوجيات التصويت والعد الإلكتروني من قبل هيئة مختصة ومستقلة قبل استخدامها وبشكل دوري بعد الاستخدام.
- **اختبار النظام** يجب ان يخضع أي نظام تصويت او عد إلكتروني لمجموعة شاملة من الاختبارات قبل ان يصادق عليها للاستخدام من قبل هيئة إدارة الانتخابات.
- **أمن النظام** يجب أن تضمن الاجراءات الأمنية انه لايمكن فقدان البيانات في حالة حدوث انهيار، وبانه يمكن فقط للناخبين المخولين استخدام نظام التصويت أو العد الإلكتروني، وبانه يمكن اثبات صحة اعدادات النظام والنتائج المستخلصة، وبانه يسمح فقط للأشخاص المخولين الولوج إلى وظائف التصويت الإلكتروني وعمليات ادارة وعد النتائج، على الرغم من وجوب أن يكون وكلاء ومراقبي الاحزاب او المرشحين قادرين على مراقبة نزاهة تلك العملية. اي تدخل يؤثر على النظام في الوقت الذي يجري فيه التصويت او العد الإلكتروني ينبغي ان ينفذ من قبل فرق من شخصين، وان يتم الإبلاغ عنه ومراقبته من قبل السلطة الانتخابية، وكلاء الاحزاب او المرشحين والمراقبين. وينبغي الكشف عن محاولات اختراق الات التصويت او العد الإلكتروني او نظام إدارة الانتخابات الذي يتم فيه استلام النتائج وحمايتها والإبلاغ عن تلك المحاولات.

القسم الثالث معلومات وتثقيف الناخب

على هيئات إدارة الانتخابات أن تكون استراتيجية واستباقية في توفير المعلومات حول طريقة التصويت، وكيفية عمل النظام ككل، ولماذا تم اعتماد التكنولوجيا الجديدة وطرق لضمان نزاهة النظام. إن تزويد الناخبين بالمعلومات اللازمة لإدلاء بأصواتهم عن طريق استخدامهم للنظام الجديد بكفاءة وثقة يتطلب نهجا شاملا لتثقيف الناخبين والتوعية العامة. ادناه، يمكن الاطلاع على عدد من التوصيات لمن يديرون جهود تثقيف الناخبين

- ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمجموعات المستهدفة، مثل الناخبين ذوي الإحتياجات الخاصة، الناخبين الريفيين المسنين، ومجموعات الاقليات اللغوية، والناخبين الأميين الذين قد يكونون أقل شعورا بالراحة باستخدام التكنولوجيا
- يجب أن تتضمن إستراتيجية التوعية العامة معلومات مفصلة حول طريقة التصويت وطريقة عمل النظام ككل، موجّهة نحو أنواع مختلفة من وسائل الاعلام (التلفزيون، الراديو، الصحافة، الإنترنت) ومبنية على الطريقة التي يستهلك فيها الناخبين لوسائل الاعلام في البلاد.
- ينبغي أن يعلم الناخبين أسباب تبني التكنولوجيا الجديدة، وكيف سيتم تنفيذها، وما هي الآليات التي تم تضمينها لضمان نزاهتها
- يجب على هيئة ادارة الانتخابات إعداد كتيب يحتوي على الأسئلة الأكثر طرحا وشرح موجز حول الأنظمة الإلكترونية الجديدة
- يمكن الاستفادة من منظمات المجتمع المدني أيضا من قبل هيئة إدارة الانتخابات في تثقيف الناخبين حول انظمة التصويت والعد الإلكتروني
- يجب أن تكون معلومات الناخبين متوفرة في مراكز الاقتراع، ويجب أن يكون مسؤولي الاقتراع مستعدين بشكل جيد للرد على أية أسئلة حول آلات التصويت.

يجب على مراقبي الانتخابات تقييم عملية تثقيف الناخبين من قبل مسؤولي الانتخابات على طول العملية الانتخابية، والتقرير فيما لو انه قد تم تقديم معلومات كافية. إذا تم تحديد أي ثغرات في مدى الاطلاع او المعرفة بين مجموعات أو مناطق مستهدفه بذاتها، فيجب على مجموعات مراقبي الانتخابات تقديم توصيات لمسؤولي الانتخابات حول طريقة سد هذه الثغرات كي يحصل الناخبين على المعلومات التي يحتاجونها للتصويت ويكونوا واثقين من انعكاس أصواتهم بشكل دقيق في نتائج الانتخابات.

دراسة حالة: مشاركة وسائل الاعلام في الفلبين

عندما بدأت الفلبين في تنفيذ نظام العد بالمسح البصري الجديد ، شرعت مفوضية مكتب إدارة مشروع الانتخابات ببرنامج واسع النطاق للقبول العام له ثلاثة أهداف: أولاً، تثقيف الناخبين بطريقة عمل النظام الانتخابي الآلي، ثانياً، الترويج لقبول النظام كضمان لنتائج سريعة وموثوقة، ثالثاً، لإدارة التوقعات. كان نشر الرسائل للحملة من خلال قنوات التلفزيون الخاصة أمراً حاسماً لنجاحها، ، وكذلك الانخراط المستمر مع وسائل الإعلام في يوم الانتخابات. وفي الوقت الذي كانت فيه سياسة المفوضية

هي الانخراط المفتوح والشفاف مع الإعلام والذي كان صعبا في بعض الأحيان، فقد امنت المفوضية أن هذا الامر شكل فائدة كبيرة من اجل اشراك وتبليغ الإعلام بهذه الطريقة المفتوحة.

وقامت شبكات التلفزيون الرئيسية الثلاث بتبني هذا الامر ليكون جزءا من مسؤوليتها الاجتماعية لنشر المعلومات عن آلات الاقتراع الجديدة، ونتيجة لذلك، قامت بوضع وبث مقاطع عن تلك المعلومات في الفترة التي سبقت الانتخابات دون ان تكلف الحكومة شيئا. وتمت الموافقة على المحتوى الأساسي لهذه المقاطع من قبل المفوضية لضمان الدقة والاتساق. هناك شبكة قامت بإصدار شريط فيديو موسيقي يظهر فرقة رقص معروفة تغني بأيقاع جذابا حول نظام الانتخابات الآلي. وأنتشر هذا اللحن بحيث أصبح واحدا من الإيقاعات الأكثر تميزا في البلاد في ذلك الوقت. حتى الأطفال حفظوا كلمات الأغنية، وتمت ملاحظة بعض الناخبين المنتظرين خارج المحطات الانتخابية وهم يرددون كلمات الاغنية.

قامت المفوضية بنشر أكثر من ٤٠ الف موظف فني لمراقبة كيفية عمل التكنولوجيا الجديدة. وتم الإبلاغ عن جميع القضايا إلى غرفة عمليات في العاصمة. كما قامت المفوضية بتبني سياسة شفافة بشأن هذه الحوادث. وتم وضع مركز صحفي في غرفة العمليات وابتقت المفوضية الصحافة على علم تام بالمشاكل التي تم الإبلاغ عنها، حتى تلك التي لا تنعكس بشكل سلبي على المفوضية. وكننتيجة لذلك، بقيت وسائل الإعلام على علم بكل الاحداث والقضايا الطارئة طول يوم الانتخابات بالإضافة الى استجابة المفوضية لتلك القضايا، والتغطية التي قدمها هذا الامر عنى أن المفوضية استطاعت بسهولة الحصول على وقت ضمن البث لشرح ماكان يجري بشأن المشاكل التي تم الإبلاغ عنها.

الاعتبارات الرئيسية لتتقيف الناخبين

بالنسبة للهيئات المنفذة:

- هل تمتلك خطة شاملة لتتقيف وإعلام الناخبين بالتكنولوجيات الجديدة التي تم تطويرها وتم تخصيص موارد كافية لها لتنفيذ حملات التتقيف والأنشطة الإعلامية؟
- هل تتضمن استراتيجية التوعية العامة معلومات مفصلة عن طريقة التصويت وكذلك طريقة عمل النظام ككل؟
- هل تم وضع إستراتيجيات تخص كيفية التفاعل مع تعليقات المعنيين أو القصص الاعلامية حول تكنولوجيا التصويت والعد؟
- هل هناك مجموعة من الاسئلة الأكثر طرحا متوفرة كمرجعية لمفوضي الانتخابات والمدراء وموظفي العلاقات العامة التي تتضمن ردود على الانتقادات الشائعة والمتكررة ضد أجهزة التصويت الالكترونية؟
- هل هناك فرص متاحة للجمهور للتعامل مع معدات التصويت الجديدة بصورة شخصية في فترة ما قبل الانتخابات؟
- هل تم بذل جهود مستهدفة للتعامل مع مسألة تتقيف الناخبين لصالح مجموعة معينة من السكان مثل المسنين و الأقليات العرقية / اللغوية والشباب؟
- هل ان معلومات الناخب متوفرة في مراكز الاقتراع؟
- هل ان مسؤولي الاقتراع مستعدون بما فيه الكفاية للإجابة على أي أسئلة حول آلات التصويت؟

بالنسبة للجهات الرقابية :

- هل وضعت هيئة إدارة الانتخابات خطة شاملة لتتقيف الناخبين، بما في ذلك تخصيص الوقت والموارد الكافية؟
- هل تحدد استراتيجية هيئة ادارة الانتخابات لتتقيف الناخبين الجمهور المستهدف وتدخل مصادر متنوعة من وسائل الإعلام وغيرها من الوسائل التي يستهلك الجمهور المستهدف من خلالها المعلومات؟
- هل وفرت هيئة إدارة الانتخابات الفرص للمواطنين للتفاعل مع معدات التصويت الجديدة شخصيا؟

- هل بذلت هيئة الإدارة الانتخابية جهودا إضافية لإشراك المجاميع المستهدفة، كالمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة من خلال رسائل وحملات توعية خاصة للناخبين؟ هل تلقى الناخبين من الاقليات اللغوية معلومات الناخبين بلغتهم الخاصة؟
- هل شاركت جماعات المجتمع المدني بنشاط في جهود تثقيف الناخبين، وهل تلقوا المعلومات التقنية حول التكنولوجيات الجديدة من هيئة إدارة الانتخابات من أجل إنتاج مواد تثقيف فعالة؟
- هل قام المجتمع المدني بتقييم ملائمة وفعالية جهود التواصل لهيئة إدارة الانتخابات؟ هل تم إجراء استطلاع رأي لقياس مدى استعداد الناخبين؟